

قرر :

(المادة الأولى)

- يعين وكيلا لمجلس الدولة كل من مستشاري المجلس السادة .
- جمال الدين حسين أحمد علما .
- محمد كامل الموجي .
- أحمد سعد الدين قحمة .
- علي محمد علي .
- عباس السيد رحمن ، (على سبيل التذكار) .
- عاطف محمد حسن العزب .

(المادة الثانية)

- يعين مستشارا بمجلس الدولة كل من المستشارين المساعدين من الفئة (١) السادة :
- فاروق عبد السلام شعت .
- محمد أحمد البدرى ، (على سبيل التذكار) .
- محمد أمين العباسي المهدي .
- محمد محمود محمد السيد البيار ، (على سبيل التذكار) .
- حسن حسنين علي ، (على سبيل التذكار) .
- محمد محمد فهمي مصطفى ، (على سبيل التذكار) .
- سامي محمد قنديل ، (على سبيل التذكار) .
- عبد الحميد سمير أباطة ، (على سبيل التذكار) .
- كمال عبد الحليم موسى .
- جودة محمد محمد أبو زيد .

(المادة الثالثة)

- يعين مستشارا مساعدا من الفئة (٢) بمجلس الدولة كل من المستشارين المساعدين من الفئة (ب) السادة :
- الدكتور مصطفى إبراهيم مصطفى الكيال .
- حسني عبد الحميد مغوض .
- فاروق عبد البر السيد إبراهيم .
- عادل لطفى عثمان .
- عبد الرحمن الناصر محمد عبد الرحمن نصير ، (على سبيل التذكار) .
- محمد عبد الرحمن إبراهيم السيسى ، (على سبيل التذكار) .
- اسماعيل اسماعيل فودة ، (على سبيل التذكار) .
- محمد أحمد نصار نايل ، (على سبيل التذكار) .
- محمد عزت السيد إبراهيم .

(المادة السادسة)

تخطر المخبرات مئة عند نقل رؤساء وحدات الأمن أو العاملين بها .

(المادة السابعة)

تتولى المخبرات مئة تأهيل وإعداد رؤساء وحدات الأمن المذكورة والعاملين بها لمباشرة عملهم وتوجيههم والإشراف عليهم في تنفيذ سياسة وتعليمات الأمن .

(المادة الثامنة)

يصدر بخطة الأمن وما تفرضه من واجبات على العاملين بالجهات المشار إليها في المادة (١) بعد أخذ رأى المخبرات العامة ، قرار من الوزير أو رئيس الجهة وينبغي ما يصدر في هذا الشأن إلى جميع العاملين بتلك الجهات ، ويكون لرؤساء المختصون مسئولين عن ضمان تنفيذ هذه الخطة وحسن تنفيذها .

(المادة التاسعة)

يلغى قرار رئيس جمهورية رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على أن تستمر مكاتب الأمن الحالية في مباشرة اختصاصاتها إلى أن يتم تشكيل وحدات الأمن طبقا لأحكام هذا القرار .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

على قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد / عبد الغفار حسنى نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة
رئيسا لمحكمة الاستئناف (٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ ج) بمحكمة استئناف القاهرة .

(المادة الثانية)

يعين السيد / أمين عبد اللطيف الحناوى المحامى العام الأول فى وظيفة
رئيس محكمة استئناف (٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ ج) بديوان عام وزارة العدل
مع تديه للعمل بمحكمة استئناف القاهرة حتى ٣٠ يونيه سنة ١٩٧٧

(المادة الثالثة)

يحل بهذا القرار من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وينشر فى الجريدة
الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

عين نائبا لرئيس مجلس الدولة كل من وكلاء المجلس السادة :
مصطفى كمال محمد إبراهيم ، (على سبيل التذكار) .
الدكتور مصطفى كمال وصفي .
الدكتور حسن عبد الفتاح الباسوسى .
محمد فهمى محمد طاهر ، (على سبيل التذكار) .
سعد زغلول محمد أبو عوف ، (على سبيل التذكار) .
محمد صلاح الدين محمد السعيد .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما
صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧)
أنور السادات

(المادة الرابعة)

يعين مستشارا مساعدا من الفئة (ب) بمجلس الدولة كل من النواب
السادة :

- محمد على حسن نجيلة .
- السيد محمد السيد الطحان .
- رمزى عبد الله محمد أبو الخير .
- عبد السميع عبد الحميد محمد بريك .

(المادة الخامسة)

يعين نائبا بمجلس الدولة كل من المنوبين السادة :

- ثروت جرجس عبد الشهيد .
- أحمد عبد الله إبراهيم قنديل .
- حسن مرمى سيد على .
- هانى أحمد الدرديرى .
- يس عبد الخالق حسين .
- سليم على سليمان .
- على عبد الحميد جيندى دويدار .
- عبد الفتاح صبرى عبد الفتاح أبو الليل .
- محمد رضا سليمان محمد .
- سمير عبد المعطى محمد عبد المعطى .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٩٧ (١٧ يناير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات
القضائية ؛